أخبار القضاة

تأليف

وكيع

محمد بن خلف بن حيان

صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه

عبد العزيز مصطفى المراغي

الجزء الأول

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد على بمصر
لصاحبها : مصطفى محمد

الطبعة الأولى
مطبعة الاستقامة بالقاهرة
١٣٦٦ — ١٩٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد رب، حكمت فعدلت، وماشئت أنفذت، لاراد لقضائك، ولاملجأ من ورائك، بيدك مصائر الخلق، وعواقب الأمر.

سبحانك منك الخير، فارزقنا الهداية، وجنبنا مشاعب الغواية.

وصلاة وسلاما على المصطفى من خلقك، والمرتضى من رسلك صلاة نحتسبها بين يدى عملنا يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وبعد فها هو ذا كتاب أخبار القضاة لوكيع، يعرض للناس لأول مرة بعد أن بقى محجبا فى بطون الغيب، واحتجزته خزائن الكتب، أحقابا طوالا لا يحصيها عد، وكان أول عهدى به حديثا عنه من صديق الكريم الشيخ على حسن عبدالقادر كان مشوقا، وكان حافزاً لى على قراءته، واستجلاء ماخفى من خباياه، فما كدت أمتع النظر به حتى وجدته كنزا، من الخير أن تيسر للناس سبل الانتفاع به. وقد راعنى منه أنه ليس بالكتاب الذى يحمل المعانى التى يشير إليها عنوانه فحسب فهو ليس بمجموعة لأحكام القضاة الذين وصل إلى المؤلف علمهم، وانتهى إليه خبرهم، وإنما هو كتاب أدب ولغة، وكتاب تاريخ وقصص، وهو صورة للحياة السياسية التى مثل الكتاب عصرها، وهو تبيان للأوضاع والأحداث التى كانت تعج بها الدولة الإسلامية فى عصورها الأولى؛ فهو مورد للمؤرخ والباحث، كما هو مورد للفقيه والقاضى، فى عبارة طيعة وبيان رائع، وهو حافل

بتراجم كثير من القضاة ورجال الحديث الذين يعز وجود ترجمة شافية لهم فى غير هذا الكتاب .

وفى الكتاب معنى امتاز به عن كثير من الكتب التى عرضت لموضوع تاريخ القضاة وأخبارهم مثل الكندى ومن لف لِفَّه ؛ ذلك أن أولئك كتبوا تاريخ القضاة فى أمصار خاصة ، كان كل وكدهم العناية بها مع شىء من الاختصار ، وفى شىء غير قليل من الجفاف ونقص الطلاوة فى التعبير ؛ أما وكيع مؤلف كتابنا الذى نقدمه اليوم ، فقد أربى عليهم فى هذا الباب ؛ فقد كتب أخبار القضاة فى جميع الأمصار الإسلامية فى ثلاثة القرون التى سبقت وفاته ؛ أى من صدر الإسلام إلى نهاية العصر العباسى الذهبى حسبما عرف من أخبار وصلت إليه ، أو وقعت تحت بصره ، لم يخص قطرا دون آخر ، ولا مصرا دون غيره ؛ كتب ذلك فى نقد وفى تحليل ، يعطيك فكرة عن عقل الرجل ونظرته للحوادث ، وفى بيان فياض ولغة رائعة ؛ ووكيع أديب وراوية ، وحسبك أنه شيخ من شيوخ أبى الفرج الأصفهانى ، وحلقة من إسناده ، ونظرة إلى أجزاء كتاب الأغانى تعطيك فكرة عن رواية الأصفهانى عن وكيع ، وبذلك أتيح لوكيع ما لم يتح لغيره من موهبة فى هذه الناحية .

وشىء آخر وراء هذا ؛ ذلك أن هذا الكتاب من أقدم الكتب التى وصلت إلينا ، والتى عرضت لأخبار القضاة ؛ فهو بهذا الاعتبار مصدر قيم جليل الأثر والمقدار ، وهو حكم فى كثير من الاختلافات التى شجرت فى شتى أنواع الحوادث والقضايا التى يحفل بها التاريخ الإسلامى ، ويحفل بها فقهه وقضاؤه فى شتى أبواب التشريع فى العصر

الأول ، وهو — كما نعلم — العصر الذى يتطلع إليه الباحثون عندما تعرض لهم مسألة لايعرفون لها إصداراً ولا إيراداً فى كتب الفقه المتأخرة ، أوعندما يريدون حل مشكلة تعرض لهم على وجه لا يجدون فيه طلبتهم ، أو يبلغون أملهم فى كتب الفقه المدونة فى العصور المتأخرة ، بعد استقرار المذاهب ، وبعد أن ساد سلطانها على أفكار الدارسين للفقه الإسلامى إلى حد جعل الخروج عن حظيرتها قيد شعرة موجباً لغير قليل من النقد والتجريح .

ووكيع كان قاضياً ، خبيراً بأساليب القضاة ومناحى أقضيتهم ، ومناهج تفكيرهم ، وطرائق حلهم لما استعصى من القضايا المتعددة الشعب ، المشتبكة الأطراف ، والتى تحتاج إلى دقة ولباقة من القاضى يستطيع عن طريقها أن يعطى كل ذى حق حقه ، من غير أن يحول دونه لدد الخصومة من مدع ، أومراوغة من مدعى عليه ، ودون أن يحول دون قضائه بالحق تأثير من ذى سلطان ، أورهبة من ذى ولاية .

وأخبار القضاة لوكيع — كغيره من الكتب المؤلفة على هذا الغرار — نوع مما يسمى فى عصرنا الحديث بمجموعة رسمية يذكر فيها كثير من القضايا المختارة لطرافتها ، أو لدقة المبادئ التى بنيت عليها الأحكام .

والفقه الإسلامى قد تأثر كثيراً بأحكام القضاة ، وكثير من نصوصه قد بنى على آرائهم ، بل إن القضاء فى الإسلام كان له أثر بارز فى تحديد الآراء الفقهية ؛ فالقضاء — كما يعلم الدارسون للفقه الإسلامى — يرفع الخلاف فى المجتهدات ، ويضع حداً للنزاع الفقهى فى المسألة ، بل إن له آثاراً أجل من هذا كما يعلم من الرجوع لآراء فقهاء الحنفية فى كتاب القضاء مما لانرى داعياً للإطالة بذكره .

وإليك عبارة ذكرها شهاب الدين القرافى — فى كتاب الأحكام — قال :

السؤال السادس عشر : ما الفرق بين حكم الحاكم فى المجمع عليه فإنه لا ينقض ، وبين حكمه فى المختلف فيه فإنه لا ينقض أيضا ، والإجماع فى المسألتين ؟ فهل المانع واحد أو مختلف ؟ فإن كان الإجماع فهو واحد وإن كان ثمت مانع آخر فما هو ؟

جوابه : — إن الإجماع مانع فيهما واختص حكمه فى مسائل الخلاف بمانع آخر ، وتقريره : — أن الله تعالى جعل للحكام أن يحكموا فى مسائل الاجتهاد ، بأحد القولين ، فإذا حكموا بأحدهما كان ذلك حكما من الله تعالى فى تلك الواقعة ، وإخبار الحاكم بأنه حكم فيها كنص من الله ورد خاص بتلك الواقعة معارض لدليل المخالف لما حكم به الحاكم فى تلك الواقعة ، مثاله ماقاله مالك : والدليل عندى على أن القائل لامرأة : إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً ، فاذا تزوجها طلقت ثلاثاً ، ولا يصح له عليها عقد إلا بعد زوج ، واتفق أن ذلك القائل تزوجها ، وأقام معها على مذهب الشافعى ، وطلقها واحدة وبانت منه بانقضاء العدة ، ثم عقد عليها فرفع ذلك العقد لحاكم شافعى فحكم بصحته ، صار هذا من قبل صاحب الشرع فى خصوص هذا الرجل الحالف دون غيره من الحالفين الذين لم يتصل بهم حكم حاكم ؛ لأن الله قرره بالإجماع ، وما قرره بالإجماع فقد دل دليل قطعى من قبل صاحب الشرع عليه الخ العبارة التى ذكرت فى الأحكام .

وفقهاء المسلمين كانوا حراصا على جمع قضايا الفقهاء خصوصا قضايا الخلفاء الراشدين ، ومن أخذ عنهم من التابعين ، ففى ذلك ضمان لقضاياهم من أن تحيد عن المبادىء السامية التى جاء بها الإسلام ، وحرص على نشرها فى أرجاء الدولة

الإسلامية علماء المسلمين خصوصا أن آراء القضاة لم تكن مقصورة على ما يسمى على التحديد قضايا ، بل كانت تصرفاتهم تتناول شيئا كثيرا مما يدخل فى عصرنا اليوم فى النظام الإدارى ، بل كانت فى بعض الأحايين تتعداه إلى الأمور العسكرية فقد وكل المأمون إلى قاضيه يحيى بن أكثم قيادة عسكره ، وكذلك فعل عبدالرحمن الناصر مع قاضيه المنذر بن سعيد ، وقد وضع توبة بن النمر قاضى مصر فى زمن هشام بن عبد الملك يده على الأحباس وقد كانت فى يد أهلها وأوصيائهم فقال : ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدى عليها حفظا لها من الضياع . وكثيرا ما كانت شئون من السلطة التنفيذية بيد القضاة ، كأعمال الشرط ، أو دار الضرب والسكة إلى غير ذلك مما يعرفه الدارسون للنظم الإسلامية فى العصور الأولى من تاريخ الإسلام .

وكثيرا ما كان القضاة يحاج بعضهم بعضا ، حتى فى الآراء الفقهية بما عرف عن السلف الصالح من قضاء وآراء فى الدعاوى ، أو فى الشئون التى كان يقوم بها القاضى وفقا لما سوغ له فى منشور توليته ، وقد كان ذلك المنشور دائما فيصلا فى تحديد اختصاص القاضى حتى لا يجور على سلطة أمير البلد أو الأقليم .

تلك هى بعض الميزات الظاهرة التى تتمتع بها هذه المجموعات الرسمية القضائية ، وهى مرعى خصيب لمن رام دراسة تطور الفقه الإسلامى وقضايا القضاة المسلمين عصراً أثر عصر وجيلا بعد جيل ، ليعرف العوامل التى أثرت على الفقه الإسلامى وأثرت على قضاته ، ومدى هذا التأثير ، ويعرف تلك الحرية الواسعة والاستقلال

الكامل ، والنزاهة المطلقة التى تحلى بها قضاة المسلمين فى العصور التى نعرف عن تاريخها السياسى مانعرف ، ونعرف مقدار تعرض قضاة المسلمين وفقهائهم لأنواع من الأذى ، وألوان من العبث تنوء بظهر القوى الحول ، وقد روى ابن السبكى فى الطبقات فى ترجمة محمد بن المظفر الحموى : ـ أنه امتنع عن القضاء فما زالوا به حتى تقلده ، وشرط أن لا يأخذ رزقا ، ولا يقبل شفاعة ، ولا يغير ملبوسه ، فأجيب إلى ذلك . ولكن فقهاءنا وقضاتنا ـ احتسابا لما عند الله ـ لم تلن قناتهم لهذا العنت وذلك الأذى ، وساروا فى قضائهم صابرين لم يراعوا فيما يصدرون ويوردون إلا وجه الله عزوجل ، مهما كان وراء ذلك من تبعات وأثقال ، وكثيرا ما أجبر الولاة والحكام ـ مع ما هم عليه من جبروت ـ على النزول على أحكام القضاة والخضوع لتصرفاتهم .

تلك هى أهم العوامل التى دفعت بالعلماء الاولين إلى تتبع أخبار القضاة ، وتدوينها فى مجموعات مستقلة ، تروى أخبارهم والمهم من قضاياهم ، وقد سمعنا عن كثير من الكتب التى عرضت لهذا الموضوع : ـ مثل كتاب أخبار قضاة دمشق للذهبى ، والروض البسام فيمن ولى قضاء الشام لاحمد البودى ، وأخبار قضاة بغداد لابن الساعى البغدادى ، وأخبار قضاة البصرة لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، وأخبار قضاة قرطبة لخلف بن عبد الملك ، وأخبار القضاة الشعراء لابن الشجرى البغدادى ، إلى غير ذلك من الكتب التى تعالج أخبار القضاة فى أمصار خاصة ، ولكنها جميعاً دون أخبار القضاة لوكيع ، فى معالجته لأخبار القضاة ـ وقد عرض كما قلنا لأخبار القضاة فى جميع الأمصار ، وهذا ما حبب إلىّ نشر الكتاب خدمة لناحية من نواحى التشريع

الإسلامى وقضاياه ، وقد كنت حريصاً على نشره من زمن بعد ما استنسخته من مصورة الجامعة المصرية المنقولة عن النسخة الوحيدة الموجودة فى الآستانة ـ كما وصل إلى علمى ـ ولكن الأحداث العالمية وماجرت فى أذيالها من تعويق لكل عمل علمى نافع مثمر حالت دون ما كنت أرجو .

وهأنذا اليوم أقدمه للناس راجياً أن يغفر لى القارئ الباحث ماعساه يحس به من نقص خضعت فيه لظروف عدة لاقبل لى بدفعها ، ولم يكن ليتيسر لى معالجة آثارها ، وأهمها أن لم يكن بين يدى حين نقل الكتاب إلا نسخة الجامعة ، وكثيراً ماقاسيت متاعب فى تصحيح نقل ، أو إصلاح لفظ ، وكثيراً ماراجعت عشرات من الكتب لتصحيح فرع فقهى ، أو إيضاح رواية أدبية ، أو بيت من الشعر .

وقد خضعت فى كثير من المواضع للأمر الواقع ، بعد ماضاقت علىّ السبل ، فأبقيت بعض الألفاظ كما هى ـ وقد لا يتبين معناها ـ حرصاً على الأمانة العلمية ، خصوصا والهم منصرف إلى نشر الكتاب لينتفع به الباحثون فى الشريعة الإسلامية ، وأكبر الظن أن لن يحول دون انتفاعهم شىء من تحريف أو تصحيف .

وها هو ذا اليوم بين يدى القراء ، والله أرجو أن يكون فى المحل النافع ، والسلام .

تعريف بالمؤلف

محمد بن خلف الملقب بوكيع

لم نجد فى المراجع المعروفة ترجمة لمؤلف كتاب أخبار القضاة الذى ننشره اليوم أوفى من ترجمة الخطيب فى كتابه تاريخ بغداد ، فكثير من الكتب التى عرضت لوكيع لم تذكر إلا إشارة عابرة عن ضبط نسبه أو علمه وفضله ؛ فقد ذكره ابن خلكان ، عرضا ، فى ترجمة أبى محمد الحسن بن على بن أحمد الملقب بابن وكيع التنيسى المصرى الشاعر المشهور وحفيد القاضى محمد بن خلف ، وكذلك عرض له الثعالبى ، فى يتيمة الدهر ، فى سياق الكلام على ابن وكيع الشاعر ، وترجم له السمعانى فى الأنساب .

ولكن هذه التراجم لا تعطينا صورة صادقة عن حياة مؤلف أخبار القضاة ، ولا تعطينا فكرة عن منزلته فى الحياة الاجتماعية فى عصر بغداد الذهبى ، وقد كان قاضيا على كور الأهواز ، كما أنها لا تذكر لنا شيئا عن قضاياه ونوادر آرائه ، كما حاول هو أن يجمع هذه الآراء وهذه النوادر عن غيره من القضاة .

وما نظن أن قاضيا مثل محمد بن خلف ، روى هذه القضايا وشغل مركز قضاء ممتاز فى الدولة ، تمر حياته القضائية دون أن يكون له قضايا لها قيمتها ولها خطرها من الناحية الفقهية ، كما لا نظن أن شخصا كان من رواة أبى الفرج الأصفهانى ، وحدث عنه فى تضاعيف كتابه الآلاف من المرات ، تمر حياته دون أن يكون له مؤلفات ورسائل وآراء فى الأدب وأخبار العرب .

والكتب التى أسندت إليه تعطينا صورة ـ ولو غير وافية ـ عن إنتاج محمد ابن خلف فى القضاء ، وبعض ما عرف الناس يومذاك من علوم ، ولعله يتاح لنا يوما ما أن نعثر على صورة وافية لمؤلف كتابنا اليوم فنستطيع أن نعرف منها حال محمد بن خلف ، ومنزلته فى العلم والتأليف ، وحاله وسط الأحداث الاجتماعية التى كانت تعج بها بغداد فى العصر الذى عاش فيه .

ترجمة الخطيب البغدادى

لمحمد بن خلف وكيع القاضى

محمد بن خلف بن حيان [1] بن صدقة بن زياد أبو بكر الضبي القاضى المعروف بوكيع ، كان عالما فاضلا عارفا بالسير وأيام الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الطريق ، وكتاب الشريف ، وكتاب عدد آى القرآن والاختلاف فيه .

بلغنى أن أبا بكر بن مجاهد سئل أن يصنف كتابا فى العدد ، فقال : قد كفانا ذاك وكيع ، وكتب أخر سوى ذلك .

وكان حسن الأخبار حدث عن الزبير بن بَكار ، وأبى حذافة السهمى ، ومحمد ابن الوليد البسرى ، والحسن بن عرفة ، والعلاء بن سالم ، وعلى بن مسلم الطوسى ، ومحمد بن عبدالله المخزومى ، وعلى بن شعيب ، والحسن بن محمد الزعفرانى ، ومحمد ابن عبدالرحمن الصيرفى ، وعلى ومحمد ابنى إشكاب ، والعباس بن أبى طالب ، ومحمد بن عثمان بن كرامة ، وخلق كثير من أمثالهم .

وكان يسكن بالجانب الشرقى فى درب أم حكيم .

وروى عنه أحمد بن كامل القاضى ، وأبو على الصواف ، وأبو طالب بن البهلول ، ومحمد بن عمر بن الجعاب ، وعلى بن محمد بن لؤلؤ ، وموسى بن جعفر بن عرفة السمسار ، وأبو جعفر بن المقيم ، ومحمد بن المظفر وغيرهم .

---

(١) الذى في المشتبه الذهبي ، والأنساب للسمعانى : ـ جيان ـ بالجيم المنقوطة

أخبرنا عبدالكريم بن محمد بن أحمد المحاملى ، أخبرنا على بن عمر الحافظ ، قال : ـ أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد البغدادى المعروف بوكيع القاضى كان فاضلا نبيلا فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو ، له تصانيف كثيرة فى أخبار القضاة وفى عدد آى القرآن وكتاب الشريف ، والرمى والنضال ، والمكاييل والموازين وغير ذلك .

أخبرنا محمد بن على بن مخلد الوراق ، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران ، قال : أنشدنا أبو بكر محمد بن على كاتب صافى ، قال : أنشدنا وكيع محمد بن خلف لنفسه :

إذا ماغدت طلابة العـلم تبتغى من العلم يوما ما يخلد فى الكتب

غدوت بتشمير وجـد عليهم ومحبرتى أذنى ودفترها قلبى

أخبرنا محمد بن عبدالواحد حدثنا محمد بن العباس ، قال : قرىء على ابن المنادى وأنا أسمع ، قال : ـ أبو بكر المعروف بوكيع حمل أقل الناس عنه نزراً من الحديث ، وشيئاً من تصانيفه للين شهر به . قرأت على الحسن بن أبى بكر ، عن أحمد بن كامل ، قال : مات محمد بن خلف بن حيان بن صدقة أبو بكر وكيع فى يوم الأحد لست بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثمائة . وكان يتقلد القضاء على كور الأهواز كلها .

* * *

وقال ابن خلكان فى ترجمة ابن وكيع الشاعر : ـ

ووكيع بفتح الواو وكسر الكاف وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها عين مهملة وهو لقب جده أبى بكر محمد بن خلف وكان نائباً فى الحكم بالأهواز لعبدان

الجواليقى ، وكان فاضلا نبيلا فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو والسير وأيام الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة . . . . . وله شعر كشعر العلماء .

وترجم له السمعانى فى الأنساب بما لا يخرج عن ذلك وزاد قوله : ـ وكان محمد ابن خلف حسن الاختيار .

* * *

ولكن المطلع على فهرست الكتاب الذى يسر الله بإخراجه اليوم يرى أن شيوخ محمد بن خلف يعدون بالعشرات ، ولا يقفون عند ذلك القدر الضئيل الذى ذكره الخطيب البغدادى ولم نر داعياً للإفاضة بذكرهم اكتفاء بما ذكر فى الفهرست .

وترجم له كذلك ابن حجر العسقلانى فى تجريد الوافى بالوفيات[1] فقال : ـ

محمد بن خلف بن حيان القاضى أبو بكر الضبى المعروف بوكيع صاحب الطبقات وله شعر ، مات سنة ست وثلاثمائة .

وفى ذيل كشف الظنون لبغدادلى اسماعيل باشا : ـ

وكيع القاضى : محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد الضبى أبو بكر المعروف بوكيع القاضى ، هو جد ابن وكيع حسين التنيسى توفى ببغداد سنة ٣٠٦ هـ

له : (١) غرر الأخبار فى أخبار القضاة وتاريخهم وأحكامهم .

(٢) كتاب الأنواء .

(٣) كتاب البحث .

(٤) كتاب التصرف والنقد والسكة .

---

(١) هذه الترجمة والأخرى التى تليها تكرم بإرسالها لى المعلم أحمد رفعت الكليسى بالكتبخانة السليمانية بالآستانة

(٥) كتاب الرمى والنضال .

(٦) كتاب الشريف .

(٧) كتاب الطريق .

(٨) كتاب عدد آى القرآن والاختلاف فيه .

(٩) كتاب المسافر .

(١٠) كتاب المكاييل والموازين .

صفة النسخة التى طبعنا عليها الكتاب

تلك هى مصورة الجامعة المصرية رقم ٢٢٩٧٢ ، المنقولة عن النسخة الوحيدة المحفوظة بالآستانة ، والتى تقع فى ست وأربعمائة من الصفحات وهى مجزأة إلى أربعة أجزاء حسب تقسيم المؤلف .

وفى الصفحة الأولى من الكتاب عبارات مكتوبة بخط غير مستبين والعبارة الوحيدة المستبينة :-

طالعته واختصرت منه .

الفقير إلى الله تعالى الحسين بن راشد لطف الله به ببغداد سنة ٨٣٦ .